ترعة السويس

لم يهتم سكان هذا القطر بمسألة من المسائل العمومية قدر اهتمامهم باقتراح اقترحته شركة ترعة السويس وهو اطالة امتيازها اربعين سنة فينتهي سنة ٢٠٠٨ بدل انتهائه سنة ١٩٦٨ . وقد رأينا ان نوفي الكلام على تاريخ هذه الترعة وشروط امتيازها قبل الكلام على هذا الاقتراح وابداء رأينا فيه

قيل ان كثيرين من الفراعنة فكّروا في انشاء ترعة تصل البحر الاحمر بالنيل والبحر المتوسط وذهب ارسطو واسترابون وبلينيوس الى ان رعمسيس الثاني المعروف بسيسوستريس شرع في حفر هذه الترعة سنة ٣٣٠٠ قبل المسيح الاّ ان هيرودوتس ذكر ان نخو الثاني ملك طيبة كان اول من حفرها وذلك نحو سنة ٦١٠ ق . م . واستمر على العمل نحو سنة اشهر هلك في اثنائها ١٢٠٠٠٠ رجل من قومه ثم اوقف الحفر باشارة عرّاف قال له انهُ بعمله هذا ينتفع البرابرة اعداء المصريين يريد بذلك الفرس . وقال ارسطو ان ما اوقفهُ عن العمل قول المهندسين ان البحر الاحمر اعلى من الدلتا ويخشى من طغيانه عليها . ثم تغلّب الفرس على مصر بعد ذلك بقليل فاستأنف داريوس الفارسي حفر الترعة واتمها نحو سنة ٥٢٠ ق . م .

وكان للنيل في ذلك الزمان فرع يسمى فرع بلوسيوم او الطينة يبتدئ على مقربة من بنها ويمر في بوباستس أي تل بسطة قرب الزقازيق ويصب في بلوسيوم على بضعة عشر ميلاً غربي بورسعيد . فكانت تخرج الترعة المشار اليها من هذا الفرع شمالي بوباستس ثم تجتاز وادي الطليات او وادي القنال الى البحيرات المرة شمالي خليج السويس . ولم يوصلوا بين البحيرات والخليج خوفاً من طغيان البحر الاحمر على الدلتا لانهم كانوا يظنون ان سطحهُ اعلى منها فكانوا يحملون البضائع على ظهور الدواب بين الخليج والبحيرات فوق برزخ يسمى الشالوف عرضهُ ١٣ ميلاً ونصف ميل . ثم تراكمت الرمال على هذه الترعة فاحتفرها بطليموس مرة اخرى سنة ٢٧٠ ق . م . واوصلها الى البحر الاحمر وجعل لها سدوداً واقفالاً يمنع بها طغيان البحر واختلاط مائه بالنيل في زمن الانخفاض وبنى فرضة على رأس الخليج سماها ارسنوي . وذكر استرابون وكان قد جاء الى مصر قبل المسيح بزمن يسير ان الترعة كانت صالحة للملاحة في ايامه وروى فلوطرخس ان كليوباطرة شرعت في تهريب اسطولها الى البحر الاحمر في هذه الترعة وذلك بعد هزيمتها في موقعة اكتيوم لكنها اخفقت في ذلك لان الماء كان قليلاً

ويظهر ان الرمال عادت وتراكمت على الترعة مرة اخرى فاحتفرها طرايانس القيصر الروماني (٩٨ — ١١٥ ب . م) وكان الفرع البلوسي قد اخذ يتحول غرباً فجعل طرايانس اوفا في بابليون وهي قرية كانت قائمة على مقربة من دير مار جرجس في مصر القديمة . وما زالت الرومانيون يسيّرون مراكبهم فيها الى ان ردمتها الرمال مرة اخرى

ويقال انهُ بعد فتح مصر على يد عمرو بن العاص اصاب اهل المدينة جهد شديد فاحتفر عمرو هذه الترعة مرة اخرى وسماها خليج امير المؤمنين وكان ذلك سنة ٢٣ هجرية وفرغ منها في مئة اشهر وجرت فيها السفن ووصلت الى الحجاز في الشهر السابع وما زالت السفن تسير فيها مدة ١٣٤ سنة الى زمن ابي جعفر المنصور الخليفة العباسي فامر بردمها ليقطع الطعام عن محمد بن عبدالله حين خرج عليهِ في المدينة . وقيل ان الحاكم بامر الله من الخلفاء الفاطميين في مصر احتفرها وجعلها صالحة للملاحة الى ان ردمتها الرمال مرة اخرى وبقيت المياه تجري اليها في ايام الفيضان الى زمن محمد علي فامر بردمها ولم تزل آثارها الى الآن

ولما جاء نابليون الى مصر رأى آثار هذه الترعة وجال في خاطره ان يحتفرها وينقل جنودهُ عليها الى الهند ويخرج الانكليز منها فعرض مشروعهُ هذا على مهندسهِ المشهور المسيو لوبير وطلب اليهِ ان يكتب لهُ تقريراً عنهُ . ويظهر ان لوبير وقع في الخطإ الذي وقع فيهِ المصريون من قبله فقال ان سطح البحر الاحمر اعلى من سطح البحر المتوسط بعشرة امتار واعلى من الدلتا ايضاً فاذا فتحت الترعة يخشى من طغيان الماء عليها . وبقيت المسألة على بساط البحث الى ان قضت الاحوال بخروج نابليون من مصر فسقط مشروعهُ هذا وروي انهُ قال «ان هذا العمل عظيم لم يتقدّر لي ان اعملهُ ولعل الدولة العثمانية تسترجع عظمتها يوماً ما باتمامهِ» . وبقي يردد هذا القول وهو اسير في جزيرة القديسة هيلانة

وسنة ١٨٤٦ قام المهندس الفرنسوي بوردالو وقال ان الفرق بين ارتفاع البحرين لا يذكر فالتفت فرنسا وانكلترا والنمسا لجنة مؤلفة من المسيو تلابوت والمستر ستيفنسن والسير نجرلي فقرروا بعد البحث ان البحرين متساويان في الارتفاع . واستأنفوا البحث سنة ١٨٥٣ لكن المهندس الانكليزي لم يستصوب فتح الترعة خوفاً من ردم الرمال لها كما جرى في الازمنة الماضية فاثر كلامهُ في مواطنيهِ واضعف عزيمتهم وكان كثيرون من ساسة الانكليز ايضاً معارضين لهذا المشروع خوفاً على الهند

وقدّر ان يتم هذا المشروع على يد رجل فرنسوي وهو المسيو فرديناند ده لسبس المشهور وكان قبلاً قنصلاً لدولتهِ في مصر وتونس وغيرهما ثم سفيراً في مدريد فرومية واستقال من

الخدمة وهو ابن خمسين سنة. وحدث قبل ذلك انهُ كان مسافراً للاستلام وظيفته في تونس ومرَّ بالاسكندرية لقضاء الطبر المعتاد فيها فارسل لهُ احد اصدقائهِ كتاباً ليقرأهُ وهو تاريخ حملة نابليون على مصر فقرأ فيهِ تقرير لوبير الذي اشرنا اليهِ فتنبَّه لهذا الامر ولم يقرَّ لهُ قرار منذ ذلك الحين حتى تمَّ المشروع. واخذ يقرأ كل ما كتب في هذا الموضوع من زمن الفراعنة الى ايامهِ ودرس احوال التجارة بين الشرق والغرب على طريق رأس الرجاء الصالح فوجدها تتضاعف كل عشر سنوات وقدَّر انهُ لو وجدت طريق الى الهند اقرب من طريق الرأس لزادت التجارة عن ذلك كثيراً فارسل كتاباً الى صديق لهُ في القاهرة طرح عليهِ هذه المسألة ثم سافر الى الاستانة للسعي في هذا العمل لكنهُ لم يلقَ فيها ما يقوِّي آمالهُ فعاد الى وطنهِ ومكث فيهِ زمناً الى ان بلغهُ تولية سعيد باشا على مصر سنة ١٨٥٤. وكان بينهُ وبين سعيد باشا صداقة قديمة فاسرع في المجيء الى مصر ولازم سعيداً وفاتحهُ بذلك فوقع المشروع عندهُ موقع الاستحسان. واعطاهُ الامتياز بهِ وجاء في عقد الامتياز ما يأتي

ان محبنا المسيو فرديناند ده لسبس بيَّن لنا المنافع التي تنالها مصر من وصل البحر المتوسط بالبحر الاحمر بترعة تسير فيها السفن الكبيرة وانهُ يمكن تأليف شركة من اغنياء كل الممالك لهذه الغاية فقبلنا ما عرضهُ علينا وخولناهُ الحق ان يؤلف ويدير شركة عمومية لحرق برزخ السويس وانشاء ترعة بين البحرين وفوضناهُ ان يعمل كل الاعمال اللازمة لذلك وعلى الشركة ان تعوض على الذين تضطر ان تأخذ املاكهم لهذه الغاية وذلك كلهُ طبقاً للبنود التالية

ويلي ذلك ٣٢ بنداً اهمها ان هذا الامتياز لتسع وتسعين سنة من يوم فتح الترعة لتجارة وان الشركة مضطرة لعمل كل الاعمال على نفقتها وان الحكومة تهبها من اراضيها ما يلزم لاتمام هذا العمل وانها تأخذ بدل ذلك ١٥ في المئة سنوياً من صافي ربح الشركة فوق ربحها من الاسهم التي تكون للحكومة والثانون في المئة الباقية من الربح تعطى منها ٧٥ للمساهمين و١٠ للمؤسسين ومتى انقضت مدة الامتياز صارت الترعة للحكومة فتقوم هي مقام الشركة في كل شيء اما المواد والمنقولات التي للشركة فتدفع الحكومة ثمنها حسب تقدير المقدرين وامضي هذا الامتياز في القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤.

ثم حررت هذه الشروط وفصلت ثانية وثالثة وقيل في التحرير الاخير انهُ يجوز للشركة ان تجدد امتيازها بشرط ان تزيد ما تدفعهُ الى الحكومة فتجعلهُ ٢٠ في المئة في المدة الاولى و٢٥ في الثانية و٣٠ في الثالثة و٣٥ في الرابعة ثم تقف عند هذا الحد. وهنا نرى اختلافاً بين النصوص التي عندنا وما ذكرهُ المستشار المالي حديثاً في مذكرتهِ فالنص الذي عندنا يقول ان

الشركة تدفع الى الحكومة ٢٠ في المئة في السنة الاول من ستي المدة الثانية و ٢٥ في السنة الثانية و ٣٠ في الثالثة و ٣٥ في الرابعة ثم تستمر على ذلك. ومذكرة المستشار تقول ان الشركة تدفع ٢٠ في المئة في التسع والتسعين سنة الثانية و ٢٥ في التسع والتسعين الثالثة و ٣٠ في التسع والتسعين الرابعة و ٣٥ في التسع والتسعين الخامسة فكأن الامتياز أُعدَّ لستمائة سنة

وكان مع ده لسبس ثلاثة مهندسين وهم موجل بك وليان بك والمسيو ايقانس تعملوا جميعهم اعظم المشاق قبل ان شرعوا في العمل. وكانت انكلترا اكثر الدول مقاومة لهم وسعى اللورد ستراتفورد صفيرها في الاستانة في احباط مساعيهم وهزأت بهم الجرائد الانكليزية لكنَّ ذلك لم يثنِ عزيمتهم فذهب ده لسبس الى فرنسا لجمع المال فلم ينجح وعاد الى مصر واقترض من سعيد باشا نحو مئة الف جنيه ولم يمضِ زمن حتى فرغ هذا المال. فانفع سعيد باشا باكتتاب ١٧٧٦٦٢ سهماً من اسهم الشركة ولما رأى الفرنسويون ان والي مصر اكتتب بما يقرب من نصف الاسهم اقبلوا على الاكتتاب بها. اما سعيد باشا فلم يكن عندهُ مال لدفع ثمن ما اكتتب به فكان ديناً عليهِ تأخذ الشركة فائدتهُ

وبدئ بالعمل في ٩ مارس سنة ١٨٥٩ في المكان الذي اقيمت عليهِ مدينة بورسعيد في ما بعد. فشرع في توسيع الميناء وبناء حواجز لها ثم بدئ بحفر الترعة وبناء مدينة الاسمعيلية. وفي اثناء هذه المدة توفي سعيد باشا وخلفهُ اسمعيل باشا سنة ١٨٦٣ والعمل مستمرّ. وكان الفلاحون يساقون كرهاً الى العمل ويعاملون اقسى المعاملة فهاج ذلك غضب الشعب الانكليزي والباب العالي واصدر السلطان امراً بمنع السخرة فاشتد الخلاف بسبب ذلك بين الشركة وبين اسمعيل باشا وكانت الشركة قبل ذلك قد عجزت عن فتح ترعة من النيل كان قد تم الاتفاق عليها واوعز ان اسمعيل باشا منعها عن اتمامها فلجأ اسمعيل باشا الى التحكيم وعيَّن نابليون الثالث حكماً فظنَّ انهُ ينصفهُ فحكم ان يدفع اسمعيل باشا تعويضاً للشركة قدرهُ ٣٨٠٠٠٠٠٠ فرنك لانهُ ابطل السخرة وغرامة ٤٦٠٠٠٠٠ فرنك لانهُ ابطل حفر الترعة النيلية. ويقدر الخبيرون ان مصر انفقت على ترعة السويس نحو ٥٠٠ مليون فرنك اي اكثر من مجموع نفقات انشائها فكأنها دفعت كل نفقاتها وخرجت منها صفر اليدين. ومن الغريب انهُ لم يمرّ ولا باخرة واحدة مصرية في الترعة سنة ١٩٠٨

وكان افتتاح الترعة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ بحضور اسمعيل باشا وولي عهده وامبراطور النمسا والامبراطورة اوجيني وولي عهد بروسيا والغراندوق نيخائيل الروسي وغيرهم من الامراء والعظماء. واكثر اسمعيل باشا من الاسراف في هذا الاحتفال فانفق ٦٠٠٠٠ جنيه على بناء

الاوبرا وبنى قصراً في مدينة اسمعيلية لنزول الامبراطورة اوجيني انفق عليه ٤٠٠٠٠٠ جنيه وفتح طريقاً جديدة الى الاهرام لمرورها واحضر ٥٠٠ طاهٍ والف خادم من اوربا وقيل ان جملة ما انفقه على هذا الاحتفال بلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك وهي القيمة التي باع بها فيما بعد حصة مصر من اسهم السويس وحقق علي باشا مبارك ان النفقات بلغت ٣٥٠١٠٩٣ جنيهاً

وكانت اسهم الشركة العادية ٤٠٠٠٠٠ قيمة السهم الواحد ٥٠٠ فرنك واسهم التأسيس ٢٠٠٠٠٠ وزع اسمعيل باشا حصته منها على اخصائه فبعضهم حفظها واثرى بها والبعض لم يعرف لها قيمة فباعها بارخص الاثمان. وكان للحكومة المصرية ١٥ في المائة من ارباحها تصرف فيها اسمعيل فانه اقترض مليون جنيه من شركة المنديكات ورهن عندها هذه الحصة فلما عجز عن وفاء الدين تألفت شركة وفت الدين واخذت الحصة المذكورة فخسرتها مصر والذين اخذوها اصدروا بها اسهماً باعوها للجمهور وحملة هذه الاسهم يعترضون الآن على اطالة مدة الامتياز على الشروط المعروفة لانها تقتضي اعطاء جانب من ربحهم الى الحكومة المصرية ولا يُرَدُّ لهم شيء لانهم لا يستفيدون من اطالة الامتياز. ولا بدَّ ان يسمع اعتراضهم وينصفوا

وشاع سنة ١٨٧٥ ان اسمعيل باشا يرغب في بيع الاسهم التي عند الحكومة المصرية وقدرها ١٧٦٦٠٢ فاسرع الكولنل ستانتن فنصل انكلترا في مصر الى سراي الخديويه واشتراها منه بلسم الحكومة الانكليزية باربعة ملايين جنيه ولم يخرج حتى اخذ توقيعاً بالبيع بحضور نوبار باشا وقد قُدِّر ثمن هذه الاسهم في سنة ١٩٠٦ بواحد وثلاثين مليوناً من الجنيهات خسرتها مصر

ولم ينجح عمل هندسي كما نجحت ترعة السويس لكن الدولة التي فتحت في بلادها وتلفت تجارتها بها وذابت مهج رجالها في حفر رمالها وهي الدولة العثمانية لم تستفد منها شيئاً. والدولة التي عارضت في انشائها اشدَّ المعارضة وهي الدولة الانكليزية استأثرت باكثر فوائدها وعندها الآن اكثر اسهمها. واليك بيان عدد البواخر التي مرت فيها منذ انشائها الى الآن مع مقدار الرسم المتحصَّل منها سنة فسنة

السنة	عدد البواخر	المتحصل بالفرنكات	السنة	عدد البواخر	المتحصل بالفرنكات
١٨٦٩	١٠	٤٦٠٠٥٤٠٠٠	١٨٧٣	١١٧٣	٢٢٨٩٧٣٠٩
١٨٧٠	٤٨٦	١٥٩٣٢٧٠٠٥	١٨٧٤	١٢٦٤	٢٤٨٥٩٣٨٣
١٨٧١	٧٦٥	٨٩٣٧٣٢٠٠	١٨٧٥	١٤٩٤	٢٨٨٨٦٣٠٢
١٨٧٢	١٠٨٢	١٦٤٠٧٥٩٠	١٨٧٦	١٤٥٧	٢٩٩٧٤٩٩٨

الشكل الاول

الشكل الثاني

الشكل الثالث

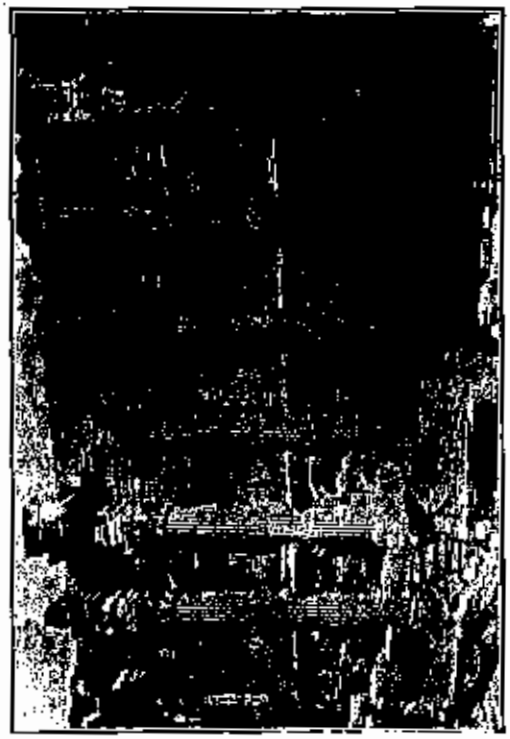

الشكل الرابع

الشكل السادس

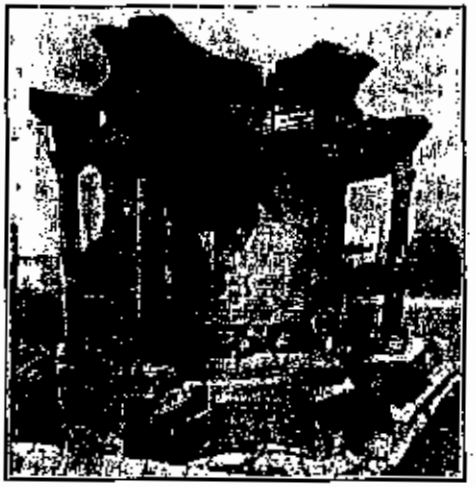

الشكل الخامس

السنة	عدد البواخر	المتحصل بالفرنكات	السنة	عدد البواخر	المتحصل بالفرنكات
١٨٧٧	١٦٦٣	٣٢ ٧٧٤ ٣٤٤	١٨٩٣	٣٣٤١	٧٠ ٦٩٧ ٣٦١
١٨٧٨	١٥٩٣	٣١ ٠٩٨ ٢٢٩	١٨٩٤	٣٣٥٢	٧٣ ٧٧٦ ٨٢٧
١٨٧٩	١٤٧٧	٢٩ ٦٨٦ ٠٦٠	١٨٩٥	٣٤٣٤	٧٨ ١٠٣ ٧١٧
١٨٨٠	٢٠٢٦	٣٩ ٨٤٠ ٤٨٧	١٨٩٦	٣٤٠٩	٧٩ ٥٦٩ ٩٩٤
١٨٨١	٢٧٢٧	٥١ ٢٧٤ ٣٥٢	١٨٩٧	٢٩٨٦	٧٢ ٨٣٠ ٥٤٥
١٨٨٢	٣١٩٨	٦٠ ٥٤٥ ٨٨٢	١٨٩٨	٣٥٠٣	٨٥ ٢٩٤ ٧٦٩
١٨٨٣	٣٣٠٧	٦٥ ٨٤٧ ٨١٢	١٨٩٩	٣٦٠٧	٩١ ٣١٨ ٧٧٢
١٨٨٤	٣٢٨٤	٦٢ ٣٧٨ ١١٥	١٩٠٠	٣٤٤١	٩٠ ٦٢٣ ٦٠٨
١٨٨٥	٣٦٢٤	٦٢ ٢٠٧ ٤٣٩	١٩٠١	٣٦٩٩	١٠٠ ٣٨٦ ٣٩٧
١٨٨٦	٣١٠٠	٥٩ ٥٢٧ ٣٩٠	١٩٠٢	٣٧٠٨	١٠٣ ٧٢٠ ٠٢٠
١٨٨٧	٣١٣٧	٥٧ ٨٦٢ ٣٧٠	١٩٠٣	٣٧٦١	١٠٣ ٦٢٠ ٢٦٨
١٨٨٨	٣٤٤٠	٦٤ ٨٣٢ ٢٧٣	١٩٠٤	٤٢٣٧	١١٥ ٨١٨ ٤٧٩
١٨٨٩	٣٤٢٥	٦٦ ١٦٧ ٥٧٩	١٩٠٥	٤١١٦	١١٣ ٨٦٦ ٧٩٦
١٨٩٠	٣٣٨٩	٦٦ ٩٨٤ ٠٠٠	١٩٠٦	٣٩٧٥	١٠٨ ١٦١ ٨٩٦
١٨٩١	٤٢٠٧	٨٣ ٤٢٢ ١٠١	١٩٠٧	٤٢٦٧	١١٦ ٠٠٠ ٠٩٦
١٨٩٢	٣٥٥٩	٧٤ ٤٥٢ ٤٣٦	١٩٠٨	٣٧٩٥	١٠٨ ٤١٣ ٤١٠

فيرى من ذلك ان دخل الترعة يزداد سنة فسنة ولو لم تكن زياداته منتظمة وقد بلغت الزيادة نحو اربعين مليون فرنك في العشرين السنة الاخيرة فتوسط الزيادة السنوية مليونا فرنك ولعلّ هذا اقصى متوسط للزيادات في المستقبل

اما الاقتراح الذي اقترحته الشركة وعدّته الحكومة فهو ان تعطي الشركة للحكومة مقابل اطالة الامتياز اربعة ملايين من الجنيهات على اقساط آخرها سنة ١٩٠٢ وتعطيها ايضاً ٤ في المئة من صافي ربحها السنوي في العشر السنوات الاولى من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٣٠ و٦ في المئة في العشر السنوات الثانية و ٨ في المئة في العشر السنوات الثالثة و ١٠ في المئة في العشر السنوات الرابعة و ١٢ في المئة في المدة الباقية من الامتياز اي من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٨ ثم تعطيها نصف صافي ربحها السنوي مدة الاربعين سنة التي يطال فيها

الامتياز ولكن اذا قل الربح في سنة من السنين عن مئة مليون فرنك فالشركة تأخذ منهُ ٥٠ مليوناً والباقي يكون للحكومة

وقد كان دخل الشركة سنة ١٩٠٨ نحو ١٠٨ ملايين من الفرنكات وصافي ربحها من ذلك نحو ٧٠ مليون فرنك

قد حسب المستشار المالي ان مصر لا تكون مغبونة بهذا الاتفاق لان الاموال التي تأخذها من الآن الى ان ينتهي الامتياز الاول تساوي في وفوائدها الاموال التي يمكن ان تأخذها الشركة مدة الاربعين سنة التي يطال فيها الامتياز اذا حسبنا ان مصر ودت الاموال التي اخذتها بفائدة ٣ ونصف في المئة سنوياً او ٣ وربع في المئة . ويظهر لنا انهُ اذا انفقت الحكومة المصرية الاموال التي تأخذها من الشركة في انشاء السكك والترع والمصارف فان ربح البلاد من ذلك لا يقل عن اربعة في المئة سنوياً مما ينفق في هذا السبيل ويسهل على الحكومة ان تنشئ بنكاً زراعياً بهذه الاموال وتدينها للفلاحين بفائدة خمسة في المئة فقط وتجعل واحداً في المئة منها لمصاريفهِ والباقي يكون ربحاً لها وفي الحالين تصير الاربعة الملايين التي تأخذها من الشركه نحو ٣٦٠ مليوناً من الجنيهات سنة ١٩٦٨ والارباح التي تؤخذ بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٦٨ تصير سنة ١٩٦٨ نحو ٥٤ مليوناً فكأن الشركة اعطت الحكومة المصرية سنة ١٩٦٨ نحو ٩٠ مليون جنيه لكي تسمح لها الحكومة باخذ نصف ربح الشركة مدة اربعين سنة بعد ذلك ومعلوم ان هذا المبلغ وهو ٩٠ مليون جنيه اذا اقرضتهُ الحكومة سنة ١٩٦٨ لرعاياها بفائدة ٥ في المئة كان ربحهُ السنوي اربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات وهو اكثر مما تنتظر ان تربحهُ من الترعة لو بنيت كلها لها

وهذا الحساب مدقق ونتيجتهُ واضحة وهي ان الاموال التي تأخذها الحكومة من الشركة من الآن الى انتهاء مدة الامتياز تصير حينئذٍ ٩٠ مليون جنيه اذا استعملت في اعمال منها ربح يساوي اربعة في المئة سنوياً وهذه الاعمال كثيرة ميسورة كانشاء سكك الحديد والترع والمصارف او كانشاء بنك لتدين الفلاحين بفائدة لا تزيد على خمسة في المئة سنوياً

وسنعرض هذه المسألة على الجمعية العمومية نصبي ان تنظر فيها بعين الروية وتفيد بلادها بدل ما خسرتهُ من انشاء هذه الترعة فيها وجدنا لو اشترطت انشاء بنك زراعي بهذه الاموال تخفيفاً لوطأة الدين عن الفلاحين